بعدما رفعها مجلس الوزراء إلى صاحب السمو

استقالة الحكومة طيرت جلسة مجلس الأمة .. وطيحت الاستجوابات

مرزوق الغانم

عبيد الوسمي

الصيفي الصيفي

عبدالله الطريجي

احمد الحمد

عماد بوخمسين

مهلهل المضف

أحمد مطيع

الغانم: الشكر لسمو الأمير على منح العفو ودعوته المباركة للحوار الوطني

أشكر ثقة سموه الغالية بتكليفي ورئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية برفع التقارير المتعلقة بهذا الموضوع

فيما رفعت الحكومة استقالتها أمس إلى سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، طارت جلسة مجلس الأمة اليوم ، والتي كانت تحتوي على جدول أعمال مكتظ بالاستجوابات والأسئلة والأنشطة البرلمانية .

في هذا الإطار أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن شكره لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد على دعوته المباركة للحوار الوطني ودعمه له وللمصالحة الوطنية، مبيناً أنها صفحة طويت للبدء في مرحلة جديدة طال انتظارها.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة اليوم "صدر "أمس" المرسومان الأميريان القاضيان بمنح العفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين في قضايا سابقة".

وأضاف الغانم "يجب علي أن أتوجه أولا بالحمد والثناء للمولى عز وجل على التوفيق والسداد والشكر بعد الله والفضل بعده لسمو أمير البلاد على روحه المتسامية ونهجه المتسامح عبر دعوته المباركة للحوار الوطني ودعمه له وللمصالحة الوطنية التي تحققت".

وذكر الغانم "أشكر سمو أمير البلاد على ثقته الغالية بتكليفي والأخوين رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية برفع التقارير المتعلقة بهذا الموضوع، وقد رفعنا التقرير الأول وإن شاء الله سوف تكون هناك تقارير أخرى".

وقال الغانم "لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد على مباركته ودعمه لكل الخطوات التي من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد".

وأعرب الغانم عن شكره أيضا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ورئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أحمد العجيل، ولأعضاء لجنة الحوار الوطني.

واستطرد الغانم قائلاً "شكر خاص لمن لهم دور كبير في تحقيق ما تم تحقيقه وهم الإخوة الأفاضل الأربعون نائباً تقريبا الذين وقعوا على هذا البيان وناشدوا صاحب السمو وخاطبوه باللغة التي يجب أن يخاطب بها ونتج عنها هذه الاستجابة الأميرية السامية".

وأضاف الغانم "لم يكن لهذه الاستجابة أن تتحقق لولا ما قام به هؤلاء النواب الأربعون في بيانهم المرسل والتماسهم والذي أجاب الديوان الأميري في بيانه وأشار إلى هذا البيان".

وذكر الغانم "نسأل الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه صفحة جديدة ومرحلة جديدة لأن العفو ليس هو غاية المجتمع، إنما تحقيق طموحات البلاد والعباد وأبناء الوطن وحل مشاكلهم والالتفات إلى القضايا المهمة العالقة التي تأخرنا في تحقيقها وتحقيق أي إنجاز مذكور فيها هي أهم بكثير".

وردا على سؤال صحفي قال الغانم "تم إبلاغي من قبل أخي سمو رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة تقدمت باستقالتها وهذه الاستقالة تحت نظر صاحب السمو أمير البلاد، وبالتالي جلسة اليوم لن تعقد لأنني سأحضر وأرفعها بسبب استقالة الحكومة".

واختتم الغانم تصريحه قائلا "نسأل المولى عز وجل أن نكون قد طوينا صفحة كان يجب أن تطوى للبدء في مرحلة جديدة طال انتظارها وهي مرحلة إنجاز وبناء بإذن الله تعالى".

الشكر الجزيل لسمو ولي العهد على مباركته لكل الخطوات التي من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي

نسأل الله أن تكون هذه صفحة جديدة لأن العفو ليس غاية المجتمع وتحقيق مصالح البلاد هو الأهم

طوينا صفحة كان يجب أن تطوى للبدء في مرحلة جديدة طال انتظارها وهي مرحلة إنجاز وبناء

الوسمي : شكراً والد الجميع نواف الكبير .. و"شكراً" لا تكفيك لكنها كل ما نملك

مهلهل المضف : شكراً لصاحب السمو الذي أصدر عفوا كريما يليق به وبأبنائه في المهجر

مطيع : هذا الأمر غير مستغرب من سمو أمير البلاد صاحب القلب الكبير ووالد الجميع

خليل الصالح : سمعا وطاعة يا سمو الأمير.. فمصلحة الوطن فوق كل اعتبار

الحمد : صدور المرسوم الأميري بالعفو يؤكد الرغبة السامية في تهيئة الأجواء ونبذ الخلافات

الصيفي : أتمنى أن يصدرعفوا عن جميع المحكومين بقضايا الرأي لنطوي صفحة الملاحقات

الطريجي: نجوم «العفو» رئيسا مجلس الأمة والوزراء وعبيد الوسمي... تساموا على الكثير

"التقدمية" : نأمل بأن يكون هذا العفو جزءاً من توجه شامل لتحقيق الانفراج السياسي

بوخمسين: تفضل سمو الأمير بالعفو.. خطوة ترسخ ما جبل عليه أهل الكويت من قيم التسامح

على صعيد متصل هنأت الحركة التقدمية الكويتية المشمولين بالعفو الأميري، ودعت إلى تغيير النهج وعدم الاكتفاء بتغيير الوجوه في الحكومة الجديدة.

وقالت الحركة في بيان: "بمناسبة اعتماد المراسيم الأميرية بالعفو عن باقي مدد عقوبة الحبس لعدد من المواطنين المحكومين في قضايا الرأي والتجمعات والقضايا السياسية فإنّ الحركة التقدمية الكويتية تتوجه بالتهنئة إلى المشمولين بالعفو وإلى المهجّرين العائدين وأهاليهم، مع التثمين الإيجابي لكل الجهود المبذولة في سبيل تحقيق العفو".

وأضافت "تأمل الحركة التقدمية الكويتية بأن يكون هذا العفو جزءاً من توجّه شامل لتحقيق الانفراج السياسي، وذلك بالترافق مع إطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين والإجراءات المقيدة لها، وضمنها قانون حرمان المسيئ وقرار سحب جنسية المواطن أحمد الجبر وعائلته، وتمكين مجلس الأمة من ممارسة صلاحياته الدستورية في الرقابة والتشريع، وإلغاء أي تحصين لأي مسؤول حكومي تجاه المساءلة الدستورية، وإصلاح النظام الانتخابي".

وتابعت: "من جانب آخر فإنّ الحركة التقدمية الكويتية بعد استقالة الحكومة تدعو إلى عدم الاكتفاء بتغيير الوجوه والحقائب الوزارية في التشكيلة الحكومية المقبلة، التي طالما سبق أن تبدلت من دون طائل، بل لابد من تغيير في النهج المتبع لإدارة الدولة وذلك بالتخلي عن نهج التضييق على الحريات والانفراد بالقرار، والابتعاد عن نهج الانحياز الطبقي لصالح قلة من كبار الرأسماليين الطفيليين، والتوجّه نحو تحقيق الإصلاحات السياسية الديمقراطية المنشودة، وتحقيق إصلاح اقتصادي عادل اجتماعيا، ووضع حل إنساني عادل ونهائي لقضية المتفائلين بعودة الاستقرار السياسي وأكدنا دائما على أهمية الحوار لحل الخلافات، وأشرنا في أكثر من مناسبة الى أن المرحلة المقبلة لن تكون كسابقتها من الخلاف والشد والجذب، الى أن جاءت دعوة سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بالحوار الوطني بين السلطتين، والذي تكلل بالنجاح وأثمر العفو الذي أدخل الفرح الى نفوس الكويتيين، كونه يطوي صفحة الخلاف السياسي، ويعيد العمل لخدمة الوطن ضمن المسار الوطني لتعزيز التنمية وبناء نهضة شاملة نتطلع اليها جميعا».

وأشاد الحمد بحكمة سمو الأمير الذي يضع مصلحة الكويت وشعبها فوق أي اعتبار، انطلاقا من بصيرته الثاقبة وحكمته البالغة في إزالة الخلاف بين أبناء الوطن الواحد.

كما أثنى الحمد على الجهود الصادقة التي عملت على إزالة عوائق الحوار الوطني، الذي تم في أجواء من المحبة الراسخة في نفوس أهل الكويت، متمنيا أن يكون الحوار هو الحل الأكيد لإزالة الخلافات مهما تعاظمت.

من ناحيته تقدم النائب الصيفي الصيفي بالشكر لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد على إصدار عفو عن المتهمين في قضية دخول للمجلس، متمنيا أن «يصدر عفو عن جميع المحكومين بقضايا الرأي لنطوي صفحة الملاحقات والاحكام بسبب قضايا الرأي وقضايا الاعتراض السياسي».

بدوره قال النائب الدكتور عبدالله الطريجي «بعد صدور مرسوم العفو، نتقدم بالشكر الجزيل إلى سمو الأمير وإلى سمو ولي العهد».

وأضاف «كلمة حق يجب أن تقال، أن نجوم مرحلة إجراءات العفو الأخوة الكرام، رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء والنائب الدكتور عبيد الوسمي، فقد تحملوا الكثير وتساموا على الكثير، وكانوا فرسانا نبلاء».

بدوره أعرب النائب د. أحمد مطيع عن شكره الجزيل لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد لتفضله بالعفو عن أبنائه المحكومين ببعض القضايا.

وقال مطيع في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أمس "أشكر سيدي صاحب السمو على كرمه وإكرامه لأبنائه وتفضله بالعفو الكريم الذي حدث أمس"، مؤكداً أن هذا الأمر غير مستغرب من صاحب السمو صاحب القلب الكبير ووالد الجميع.

من جهته كتب النائب هشام الصالح «شكراً .. شكراً .. شكراً .. يا أمير العفو، وغرد أيضا النائب سعود بوصليب بالقول: شكراً والد الجميع نواف الكبير.

أما النائب خليل الصالح، فكتب «سمعا وطاعة ياسمو الأمير.. فمصلحة الوطن فوق كل اعتبار».

من جهته أكد النائب المهندس أحمد الحمد أن صدور المرسوم الأميري بالعفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين في قضايا سابقة، يؤكد الرغبة السامية في تهيئة الأجواء ونبذ الخلافات في مرحلة مهمة تشهد فيها الكويت تحديات اقتصادية ملحة وأوضاع إقليمية تتطلب توحيد الجهود لمواجهتها.

وقال الحمد «كنا من أوائل واعتبر البيان الصادر عن «الجمعية» أن العفو الأميري يؤكد أن ربّان سفينة الكويت وقائدها صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد صاحب رؤية ثاقبة وفكر عال رشيد يستشرف المستقبل، ويضع الأسس الصحيحة لبنائه بالسواعد الكويتية التي قد تختلف في أمر أو في جملة أمور لكنها تتفق جميعا على أن الكويت والكويتيين والمصالح الوطنية الخالصة فوق كل الاعتبارات.

واختتم: «نرجو أن يستمد أعضاء الحكومة والبرلمان من صاحب السمو قوة في العمل، وقوة في الإنجاز، وقوة في العطاء لأجل الكويت والكويتيين».

وكان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعا استثنائيا مساء أمس الأول الأحد في قصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد. وبعد الاجتماع، صرح وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د.أحمد ناصر المحمد بما يلي:

في ضوء التوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد لعقد حوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتوحيد الجهود وتعزيز التعاون وتوجيه كل الطاقات والإمكانات لخدمة الوطن والمواطنين نبذا للخلافات وتجاوزا للعقبات التي أدت إلى تعطيل جلسات مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الحالي، وفي إطار تكليف سموه لرؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والمجلس الأعلى للقضاء باقتراح ضوابط وشروط العفو، فقد أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء، مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه عن التقرير الأول الخاص بشروط وضوابط العفو ولقاء صاحب السمو بالرؤساء الثلاثة، كما أحاط سموه المجلس علما بالكتاب الوارد من وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد العبدالله بشأن التقرير المشار إليه، حيث إن لصاحب السمو كامل الصلاحيات الدستورية والقانونية في اتخاذ ما يراه مناسبا في شأن العفو عمن صدرت عليهم أحكام على النحو الذي تقدره الإرادة الأميرية السامية بما لها من رؤية سياسية حكيمة، فقد قرر سموه التكرم بمبادرة سامية مستخدما حقه الدستوري وذلك بالتفضل بالعفو عن بعض أبناء الكويت ممن صدرت عليهم أحكام، وتنفيذا للتوجيهات السامية فقد وافق مجلس الوزراء على مشروعات المراسيم اللازمة تمهيدا لرفعها إلى صاحب السمو استنادا إلى المادة 75 من الدستور.

وفي هذا الصدد، فإذ يعبر مجلس الوزراء عن بالغ شكره وتقديره على هذه المكرمة الأبوية الكريمة من لدن صاحب السمو وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله ورعاهما، ترسيخا لما جبل عليه أهل الكويت من قيم التسامح والتسامي، يعبر المجلس أيضا عن بالغ شكره إلى كل من رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضاء مجلس الأمة على جهودهم المباركة وإلى كل من سعى وساهم في سبيل ترجمة توجيهات صاحب السمو، وأن مجلس الوزراء على ثقة بأن هذه الخطوة ستهيئ الأجواء نحو تعاون مثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق الأسس الدستورية وتزيل كل العوائق التي من شأنها تعطيل التنمية والإنجاز وتهيئ أجواء العمل كفريق واحد للارتقاء بكل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

وعقد مجلس الوزراء أيضاً أمس اجتماعه الأسبوعي في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ . صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء

أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء المجلس علماً في مستهل اجتماعه عن اعتماد صاحب السمو الشيخ . نواف الأحمد أمير البلاد المراسيم الخاصة بالعفو عن بعض أبناء الكويت ممن صدرت عليهم أحكام قضائية وقد صدرت تلك المراسيم اليوم الاثنين الموافق 8 / 11 / 2021 برقمي 202 ، 203 .

وبهذا الصدد أكد مجلس الوزراء عن بالغ تقديره واعتزازه بالرؤية والحكمة المعهودة لصاحب السمو أمير البلاد على مبادرته السامية وتفضله الكريم بالعفو عن بعض أبناء الكويت ممن صدرت عليهم أحكام قضائية بعد أن رفع لسموه التقرير الأول من اللجنة المكلفة من كل من رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء لوضع ضوابط وشروط العفو ونزولاً لرغبة ما يقارب أربعين عضواً من الأخوة أعضاء مجلس الأمة من خلال مناشدتهم لصاحب السمو بالتفضل بالعفو واستجابة منهم لرغبة صاحب السمو بحل جميع المشاكل العالقة وتحقيق الاستقرار السياسي والتعاون بين كافة الأطراف لفتح صفحة جديدة .

كما جدد مجلس الوزراء شكره وتقديره لأعضاء لجنة وضع ضوابط وشروط العفو وكذلك الأخوة أعضاء مجلس الأمة الذين رفعوا مقام صاحب السمو الأمير التماساً بطلب العفو . وإذ يؤكد مجلس الوزراء بأن الحوار والنهج الذي انتهجه غالبية الأخوة أعضاء مجلس الأمة من خلال تقديم الحوار على الجدال والتفاهم على الخلاف هو السبيل الأمثل والطريق الأقوم في العمل السياسي الذي يحقق الإنجازات والتنمية وتطلعات أبناء الكويت الأوفياء.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات
إعلان رقم 2021/99
الاعلان عن طرح الممارسة رقم 2/ 2022/2021
مشروع الدعم الفني والإداري بقطاع المشاريع
تعلن بلدية الكويت عن إعادة طرح الممارسة رقم 2022/2021/2 مشروع الدعم الفني والإداري بقطاع المشاريع طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة اعلاه شريطة ان يكون مقدم العرض مقيد في سجل المورديين البلدية والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي(المبنى الأوسط) - الدور الرابع وذلك مقابل إيصال تحصيل نقدي(بقيمة 75 د.ك (خمسة وسبعون دينارا فقط لا غير) غير قابلة للرد .
علما بأنة سيتم عقد اجتماع تمهيدي للحاصلين على وثيقة الممارسة في قطاع المشاريع ببلدية الكويت الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2021/11/18 بمبنى البلدية في اليرموك بجانب جمعية اليرموك التعاونية ويلتزم ممثلي الشركات والمؤسسات الراغبين بحضور الاجتماع التمهيدي تقديم كتاب بأسم تفويضهم لحضور الاجتماع التمهيدي وان يقوموا بالتوقيع على المحضر سواء بالموافقة او التحفظ على ما جاء فية .
وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء في الممارسة إيفاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية لفض مظاريف العطاءات المقدمة في الممارسة مع العلم بأنه في حال عدم الالتزام بالحضور لا تتحمل البلدية أية مسئولية تجاه ذلك .
وان آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية - مبنى الوزير - الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2021 / 11 /29 م للاستفسار تليفون 22496597/ تسري العطاءات لمدة (90) تسعون يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها ، ولا تقل قيمة الكفالة الأولية عن 2% (اثنان بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق (مصرفي) أو كفالة مصرفية (خطاب ضمان بنكي) لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علما بأن هذه الممارسة غير قابلة للتجزئة .
مدير عام البلدية